

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

بالتعاون مع

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

جامعة الدول العربية

التقرير الختامي والتوصيات

ورشة عمل

التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية

الخرطوم - قاعة الصداقة

٣٠/أكتوبر - ١/نوفمبر ٢٠٠٧م

انعقدت ورشة العمل الإقليمية للتنمية المحلية ودرها في التنمية الاجتماعية خلال الفترة من ٣٠/أكتوبر إلى الأول من نوفمبر ٢٠٠٧م بقاعة الصداقة بالخرطوم تحت رئاسة الأستاذة سامية أحمد محمد وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل، والتي جاءت إنفاذاً لقرار مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب في دورة انعقاده السادس والعشرين بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة (١٧-١٨/ديسمبر ٢٠٠٦م).

شارك في أعمال الورشة وفود عدد (عشر) دول عربية وهي (السودان - سوريا - السعودية - لبنان - قطر - البحرين - الإمارات العربية المتحدة - فلسطين - مصر - اليمن)، كما وشارك في أعمال الورشة عدد من الوزراء الاتحاديين والولاة من السودان، بجانب وفد الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب وممثل اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (اسكوا) وعدد من الخبراء العرب والوطنيين.

استمرت أعمال الورشة ثلاثة أيام بدأت يوم الثلاثاء ٣٠/أكتوبر ٢٠٠٧م واختتمت أعمالها وبرامجها المصاحبة يوم الخميس الأول من نوفمبر ٢٠٠٧م من خلال ست جلسات عمل بخلاف جلستي الافتتاح والختام.

ففي الجلسة الافتتاحية التي شرفتها وخاطبتها الأستاذة سامية أحمد محمد وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل ورعاية الورشة بجانب مخاطبة كل من الأخ إبراهيم السوري مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية ممثلاً للأمانة الفنية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، وأتاب الوفود العربية في كلمة الافتتاح الأستاذ عماد العز رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.

ثم بدأت جلسة العمل الأولى والتي ترأسها دكتور إبراهيم أبو عوف محمد - جامعة الخرطوم ومقرراً لها الأستاذ الأمين عثمان أبو قنايه مدير مركز ثقافة التنمية الاجتماعية وقدمت فيها ورقة عمل مفهوم ومضمون التنمية المحلية قدمها دكتور محمد عبد الشفيق عيسى بمعهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية والتي تناولت:

- مفهوم ومضمون التنمية المحلية في الاقتصاد الإقليمي.
- التنمية المحلية وقوة الدفع الخارجي.
- خلاصات الاتجاهات النظرية.
- التنمية المحلية والعلاقات الريفية والحضرية (نماذج دولية).
- التنمية المحلية في إطار الخبرات الميدانية (تنمية المجتمعات المحلية).

كما تم استعراض تجربة السودان في التنمية المحلية والتي تناولت بجانب المفهوم النظري للتنمية المحلية أهم التجارب والمشروعات الرائدة، والتي تم إنفاذها منذ بداية الستينات، كالمشروع التجريبي لتنمية المجتمع بالخرطوم وأيضاً تجربة المراكز الاجتماعية المتعددة الأغراض وتجربة مراكز تنمية المرأة وكليات المتجمع ومشروعات تنمية المرأة الريفية في ولايات الخرطوم ونهر النيل والشمالية وأيضاً أهم المشروعات التي تم تنفيذها مع منظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (المناطق الصديقة للأطفال - مشروع جبل مرة - المناطق المختارة - العمالة المكثفة - تنمية غرب السافنا).

كما تناولت الورقة التجارب الرائدة لوزارة الرعاية الاجتماعية عبر مؤسسة ديوان الزكاة ومصر الادخار والتنمية الاجتماعية.

ثم جاءت جلسة العمل الثانية والتي ترأسها دكتور محمد العيسوي رئيس وفد المملكة العربية السعودية ومقرراً لها الأستاذة الأستاذة عبير فايق شريف تميمي - رئيس وفد فلسطين، قدمت فيها ورقة عمل دور برامج التنمية المحلية في دمج مسارات التنمية الشاملة قدمها دكتور شبيب دياب - جامعة لبنان والتي تناولت:

- تعريف التنمية المحلية.
 - المجتمع المحلي ومحيطه الأوسع.
 - التنمية للتخطيط في لبنان.
 - مؤشرات التنمية في لبنان.
 - أجهزة التنمية المحلية في لبنان.
- وفي جلسة العمل الثالثة والتي ترأسها الأستاذ عبد الله بن سليمان الحناكي رئيس وفد البحرين ومقرراً لها الأستاذ دياب نزيه المهنا عضو وفد المملكة العربية السعودية، قدمت فيها ورقة عمل طبيعة التحديات التي تواجه التنمية المحلية قدمها دكتور علي جرقندي النعيم مستشار الحكم الاتحادي التي جاء فيها:

- مفاهيم التنمية المحلية وأنماطها والمفهوم الحضاري والثقافي للتنمية.
- تحديات التنمية المحلية في العالم العربي.
- السياسات والموجهات لمعالجة تحديات التنمية المحلية الشاملة في العالم العربي.
- الخاتمة والتوصيات.

تواصلت جلسات العمل في اليوم الثاني الأربعاء ٣١/أكتوبر ٢٠٠٧م حيث انعقدت جلسة العمل الرابعة ترأسها الأستاذة خديجة أبو القاسم مدير الإدارة العامة للمرأة والأسرة بوزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل ومقرراً لها الأستاذ نصر شمسان عبده القاهري رئيس وفد جمهورية اليمن، واستعرض فيها ورقة الاستراتيجيات الملائمة للتنمية المحلية قدمها دكتور علي بن سليمان الحناكي مدير مركز التدريب والبحوث الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية والتي تضمنت المحاور الآتية:

- المفاهيم المتعلقة بالمجتمع المحلي وتشمل التنمية والمجتمع المحلي وتنمية المجتمع المحلي وعناصر عملية تنمية المجتمع المحلي ومراحل التنمية المحلية.
 - الاستراتيجية الملائحة للتنمية المحلية.
 - معوقات التنمية الاجتماعية.
 - عناصر عملية تنمية المجتمع المحلي.
 - مهارات منفذي برامج التنمية المحلية.
 - عينة لمشاريع يمكن تنفيذها في المجتمعات المحلية.
- وفي جلسة العمل الخامسة التي ترأسها الأستاذة مارغريت صمويل أرو - رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفل بالمجلس الوطني ومقرراً لها الأستاذة دولت محمود شحاتة وقدم فيها الدكتور الأمين العوض حاج أحمد - عميد كلية التنمية الحرة بجامعة الزعيم الأزهرى - ورقة عمل الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، والتي تضمنت المحاور الآتية:
- مفاهيم مصطلحات حول التنمية الشاملة ونماذج ونظريات التنمية ومفهوم التنمية المحلية ومفهوم التنمية التشاركية.
 - اللامركزية والحكم المحلي في الوطن العربي.
 - التنمية المحلية والشراكة في العالم العربي.
 - التخطيط المحلي والاستراتيجية لبناء شراكة من أجل التنمية الريفية.
- ثم انعقدت الجلسة السادسة ترأسها الأستاذ عثمان الأمين أبو قنايه ومقررها الأستاذ جيمس وال، وقدمها الدكتور خليل عبد الله مدني، خبرة الاسكوا وتجاربها في مجال تصميم السياسات والتي ورد فيها:
- السياسات الاجتماعية.

- المؤشرات الخاصة بالسياسات وحالة السياسة الاجتماعية.
 - المشاكل والعلاقات والفرص المتاحة والمشاركة.
 - الأهداف الألفية وربطها بالحقوق الإنسانية.
 - كيفية إشباع الحاجات الإنسانية.
 - المبادئ التي تحكم السياسة الاجتماعية.
 - مكونات السياسة الاجتماعية، الحكومات، المنظمات، العمل الخاص، الصناعة، المجموعات المتخصصة، الجامع، الكنسية.
 - البرامج الاجتماعية هي أدوات وآليات لإنفاذ السياسة الاجتماعية.
 - الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ويحتوي الضمان الاجتماعي على:
ضمان الدخل، خدمات الرعاية الاجتماعية، خدمات بيئية).
 - الفرق بين الكفاية والإنصاف.
 - رؤية جديدة.
 - قياس الفقر مقروناً بالدخل، الكرامة، الموارد الطبيعية.
 - الحروب الأهلية والنزاعات، زيادة الفقر.
 - اتفاقية السلام.
 - السياسات الاجتماعية لتحقيق الرفاه الاجتماعي.
 - بداية الجهود وحكومة الوحدة الوطنية.
 - الخطة الخمسية وأهدافها.
 - التحديات: الاستراتيجية المركزة على الفقر.
 - تحديات السلام: التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام.
 - ما هي الأولويات.
 - أهمية المعلومات والبيانات.
 - دروس مستفادة.
 - تمكين الأفراد والمجتمعات.
- وفي جلسة العمل الختامية والتي خاطبها كل من علي بن سليمان الحناكي ممثلاً عن وفود الدول العربية، والتي أشاد فيها بحسن التنظيم لأعمال الورشة بجانب كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

أيضاً خاطبها الأخ جون أنقول وزير الدولة بديوان الحكم الاتحادي مرحباً بالحضور الكريم وتشريفهم للسودان، ثم منحت للفرصة للأخ إبراهيم السوري مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية، حيث قام بتأكيد نجاح أعمال الورشة وبالجهد الكبير الذي بذل في الإعداد لها من جانب اللجنة التحضيرية ثم استعرض مشروع التوصيات.

التوصيات:

أولاً: التوصيات العامة:

- ١) العمل على تكامل السياسات العامة بحيث يخدم النمو الاقتصادي مقاصد التنمية الاجتماعية مع إيجاد الآليات اللازمة التي تتيح متابعة وتقييم البرامج والمشروعات المحلية وتعميم الناجح منها.
- ٢) الاعتماد على التخطيط القاعدي بدلاً عن التخطيط القومي لبرامج التنمية واعتماد الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- ٣) العمل على رصد واستثمار إمكانيات المجتمعات المحلية بما يعزز مشاركتها في مراحل التخطيط التنموي.
- ٤) ربط المجتمعات المحلية بشبكات المعلومات للاستفادة من تجارب الغير، في تطوير برامج ومشروعات التنمية.
- ٥) توظيف الموارد المتاحة الوطنية والإقليمية والدولية للتنمية المحلية بما يحافظ على الهوية العربية وثقافات وموروثات وقيم المجتمعات العربية.

ثانياً: في مجال مفهوم ومضمون التنمية المحلية:

- ١- التوازن في التوزيع الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية، بإدماج البعد المحلي في التنمية.
- ٢- العمل على اتخاذ خطوات جدية من قبل السلطة المركزية لتحقيق اللامركزية الإدارية كل ما كان ذلك مطلوباً لصالح المجالس المحلية المنتخبة أو المختلطة، ومنح مزيد من الاستقلالية المالية للإدارات المحلية (البلديات) بما يسمح لها من الاستفادة من الجباية المحلية المباشرة أو غير المباشرة لتوظيفها في مجالات التنمية ضمن نطاق عملها.
- ٣- تحسين مستويات التنمية البشرية ورفع الدخل والقدرات التعليمية والصحية.

٤- تمكين الفئات الاجتماعية، (المرأة والشباب)، وبناء قدراتها لإدارة مؤسسات العمل الاجتماعي على المستويات المحلية.

ثالثاً: في مجال التحديات التي تواجه التنمية المحلية:

- ١) تعزيز الشراكة الاجتماعية وإدماج مؤشراتنا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التمتع بالحقوق وتكريس مبادئ العدل والإنصاف والمساواة.
- ٢) التأكيد على أهمية تأهيل أعضاء المجالس المحلية والعاملين فيها من موظفين في مجال التنمية عن طريق التدريب المتخصص وفقاً لنهج يتم تحديده في ورش عمل تقام لهذه الغاية.
- ٣) ضرورة تناغم السياسات الكلية والقطاعية وتوظيفها في دعم برامج التنمية المحلية بما يؤدي إلى خفض الفقر وإنهاء مظاهر الاستبعاد والتهميش التي تعاني منها المجتمعات المحلية وعلى نحو خاص المجتمعات الريفية.
- ٤) تبني التنمية الشاملة المستغلة لمواجهة التحديات الخارجية والاستغلال الذي تتعرض له الدول النامية بسبب الخلل في التبادل التجاري الدولي غير المتكافئ.
- ٥) دعوة المؤسسات المالية العربية للنظر في إمكانية توفير التمويلات اللازمة للتنمية المحلية والتنمية الاجتماعية.
- ٦) العمل على توسيع دائرة العلاقات التجارية بين العرب وتنشيط منطقة التجارة الحرة العربية نحو تأسيس سوق عربية مشتركة بما يعزز المواقف العربية في مواجهة العولمة.

رابعاً: في مجال الاستراتيجيات الملائمة للتنمية المحلية:

- ١- إعداد الاستراتيجيات محلية ملائمة تتناسب مع السياسة الإنمائية لكل دولة.
- ٢- يجب أن تركز استراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ٣- لا بد أن يكون التخطيط للتنمية ذا بعدين رئيسيين أحدهما مركزي يتم على المستوى القومي للدولة والبعد الآخر محلي يراعى فيها عوامل البيئة الخاصة بكل منطقة إقليمية وجغرافية على حده.
- ٤- العمل على تكثيف البرامج التي تستهدف المرأة والطفل وكافة الفئات المحتاجة للرعاية الاجتماعية.

٥- العمل على تضمين برامج التنمية المحلية استثمار أوقات فراغ الشباب والفتيان بما يعزز عوامل الولاء والانتماء والمواطنة الصالحة لديهم.

خامساً: في مجال السياسات الاجتماعية في التنمية المحلية:

(١) تفعيل الحوار الاجتماعي وإحكام التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لصياغة السياسة الاجتماعية.

(٢) الاهتمام بالإنسان بوصفه غاية السياسة الاجتماعية ووسيلتها عبر تعزيز الاستراتيجية التعليمية والتدريبية وبرامج بناء القدرات.

(٣) العمل على تأهيل العاملين والمختصين بوضع وتنفيذ البرامج والمشروعات والسياسات الاجتماعية.

(٤) إنشاء منظومة قياس ومتابعة المؤشرات الاجتماعية من خلال المراكز والمرصد الاجتماعية.

(٥) الاستفادة من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في تطوير القوانين الاجتماعية وعلى نحو خاص المتعلق منها بالتنمية الاجتماعية.

(٦) الدعم السياسي للسياسة الاجتماعية المتكاملة ودعم القيادة السياسية لتمكين المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة من تنفيذها وتحقيق أهدافها بما يضمن السلم والعدالة الاجتماعية.

وفي الختام وبعد إجازة التوصيات أعلاه من جانب المشاركين بعد إجراء التعديلات الطفيفة عليها، اختتمت أعمال الورشة بمخاطبة كل من د. سعيد عبد الله سعيد وكيل وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل ورئيس اللجنة التحضيرية والأخ جون أنقول وزير الدولة بوزارة الحكم الاتحادي، شاكرين فيها الوفود العربية والوطنية على مشاركتهم وتشريفهم لنا بالحضور، متمنين لهم إقامة طيبة في الخرطوم وأمل في لقاء آخر لاحقاً بإذن الله. ثم وزعت شهادات تقديرية للمشاركين.